

بيئتنا في خطر



خبراء أكدوا لـ «الأنباء» أن عدم وجود طريقة للتخلص من النفايات والمخلفات سوى بالدفان يزيد من المخاطر

غياب الحل المناسب في الوقت المناسب فاقم المشاكل البيئية

البيئة جنان بهزاد الى ان التعامل مع المشاكل البيئية يتحدد في ثلاث نقاط وهي التجنب والوقاية، وتخفيف الأثر، وإعادة التأهيل ولا يتم ذلك الا بعد دراسة وتقييم الوضع بالشكل الصحيح للمشكلة.

وفي مشاكل البيئة البحرية تحدثت عن ظاهرة «الصيد الشبجي» وهي ظاهرة خطيرة جدا يجب تقييم أضرارها والحد منها من خلال تشريع قوانين لمراقبة معدات الصيد واسترداد العدة في حالة فقدانها ونشر الوعي البيئي لتوجيه النظر الى هذه الظاهرة وعرض المخاطر الناتجة عنها وتوجيه مجتمع الصيادين الى أسلوب الصيد الرشيد للحفاظ على البيئة البحرية، وتوعيتهم بالقانون والقرارات البيئية الخاصة بالصيد كمنع الصيد في الجون.

ولفتت الى المشكلة التي تعاني منها السواحل بسبب إلقاء مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية المتسربة عن طريق مخارج مياه القانوني ما يهدد سلامة النظام الطبيعي وسلامة الكائنات البحرية وصحة الإنسان.

أما عن الالتزام بقانون حماية البيئة الجديد فقالت بهزاد إن من شأنه أن يحقق الحماية والحفاظ على البيئة والنظام الطبيعي والموارد في مختلف البيئات، ولا سيما البيئة البحرية محدثة عن الضغط الذي تعاني منه الجزر كمنارات الصيد الجائر وتكسير المرجان ورمي النفايات، متمنية وضع الخطة اللازمة لمعالجة ما جاء في تقرير «سيفاس» الذي قيم الضرر والمنطق المتضررة لإعادة التوازن البيئي لهذه المناطق.

ولفتت إلى أن الهيئة العامة للبيئة تتعامل حاليا بشفاافية تامة وتلتزم بإعطاء المعلومات التي تهم المواطن عبر تطبيقها لمواد القانون، كما أن توجيهها للتعامل مع الجهات المختلفة وتواجدها في جميع الفعاليات البيئية واهتمامها بنشر الوعي يساهم كثيرا في رفع مستوى العمل البيئي.

وانجز عدة عمليات سواء ميدانية أو توعوية وقد انتشل منذ بداية 2016 ما يقارب 1100 طن من المخلفات من الجون تتنوع ما بين قوارب ومخلفات بلاستيكية وغيرها بالإضافة إلى أكثر من 10 مصادم ومزارع مهمة ومرمية في الجون.

ولفت الى ان الجهود يجب ان تبذل لإعادة التيارات المائية في الجون إلى ما كانت عليه مشيرا إلى ان شبكات الصيد المهمة والمرمية في البحر هي مقبرة الأسماك وبالتالي يجب ازالتها، لافتا الى ان الفريق أزال خلال الفترة القريبة الماضية 12 شبكة.

واعتبر الفاضل أن مجاري الصرف الصحي والإطارات من أكبر المشاكل التي يعاني منها الجون متمنيا أن تتمكن اللجنة التي شكلتها الهيئة العامة للبيئة بشأن الجون من الوصول إلى نتائج إيجابية في طريق إعادة تأهيله.

دور شرطة البيئة
واعرب عن امله في تعزيز دور شرطة البيئة حتى تقوم برصد المخالفين وفرض الغرامات على كل من يعتدي على البيئة وزيادة عدد الدوريات خاصة فيما يتعلق بمراقبة البيئة البحرية والساحلية سواء من قبل الشرطة أو خفر السواحل والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

وقال ان أكثر ما يشكل خطرا على البيئة البحرية هي كمية البلاستيك المرمية في البحر والتي تساوي عالميا أكثر من ثلث كمية الأسماك، لافتا الى ان هذا الأمر مشكلة عالمية يجب التنبيه لها ان أكثر من مليون طائر وأكثر من ربع مليون سمكة تموت بسبب البلاستيك في مياه البحر وعلى الشواطئ سنويا، داعيا الى وقفة جادة في هذا الشأن للتخفيف من رمي المخلفات البلاستيكية في البحر ودعوة مصنعي الأكياس البلاستيكية الى التوجه نحو انتاج الاكياس البلاستيكية الصديقة للبيئة سريعة التحلل.

«الصيد الشبجي»
من جهتها لفتت عضو مجلس ادارة جمعية حماية

يدرك أن تاريخ الكرة الأرضية قائم على التغيير المناخي منذ القدم حيث لم يكن للعمليات النفطية والانبعاثات الناتجة عنها أي وجود والصاق تهمة التغيير المناخي بالنفط يشير إلى أن العالم يتجه لتقليل الاعتماد عليه حيث تثبتت الدراسات انه في العام 2070 سيكون الاعتماد على النفط ضئيل جدا في توليد الطاقة وبالتالي هذا الإنسحاق وراء نمطه وفي طريقنا بالتعامل مع هذا الملف والإنسحاق وراء الضغوطات العالمية لتقليل من استخدام النفط سيضر بنا كثيرا مشددا على وجوب أن يكون لدينا استراتيجية واضحة في البحث عن المصلحة القومية العليا خلال توقيع الاتفاقيات.

وحول طريقة تعامل الهيئة العامة للبيئة مع الملفات البيئية، قال بأنها حاليا أفضل في إدارتها للوضع البيئي من خلال تعاملها مع المكونات البيئية الموجودة وهناك إيجابية في الطرح ودعوة الى التعاون بين الجميع فالهيئة بغرفها لا يمكنها حل المشاكل البيئية متمنيا أن يستمر هذا الدور الإيجابي لما يخدم المجتمع الكويتي وصحة الناس والبيئة بشكل عام.

تضارب الجهود
بدوره قال رئيس فريق الغوص الكويتي وليد الفاضل أن الحفاظ على البيئة في البلاد يحتاج الى تضارب الجهود ان يعمل كل في مجاله من أجل حل المشاكل البيئية.

وبحكم أختصاصه تحدث عن أوضاع البيئة البحرية لافتا إلى أن جون الكويت يعتبر ثاني أكبر جون بعد خليج المكسيك وهو يعاني منذ أكثر من 30 عاما من بعض المشاكل البيئية التي سببها المصارف بالشبكات ومجاري الأمطار والصيد الجائر ومخلفات المنشآت الصناعية وأعمال الردم والدفان.

ولفت إلى ان فريق الغوص قام بعدة مبادرات

على من يخالف المعايير ونصوص القانون، وفي القانون أشياء مفيدة وأخرى بحاجة لمراجعة وتطبيقه مهم جدا مشيدا بالحملة التوعوية التي نظمتها الهيئة «تسوي نحميها» للتوعية بشؤون القانون ونصوصه وعقوباته التي تشكل رادعا لمن يفكر في الإضرار بالبيئة.

محاربة الدول النفطية

وعلى المستوى العالمي قال ان الكويت سبباقة منذ ان بدأ الفكر البيئي فيها منذ أيام د.عبدالرحمن العوضي ليس على مستوى الخليج بل على مستوى الشرق الأوسط بعمل اتفاقيات بيئية إلا أن اندفاع الكويت وبعض دول الخليج والبيئة المصرية فيه تبعث روائح كريهة جدا والدراسات التي قام بها معهد الأبحاث منذ السبعينيات أثبتت ان المنطقة ملوثة بالمواد الثقيلة وهذا الأمر تحدث عنه المعهد منذ زمن ولم تتم المعالجة ونتيجة لتراكم المشكلة وعدم إيقاف المجزور وضع حل جذري له ازدادت الأزمة واستمرت.

وقال ان حل المشكلة بسيط ويمكن في الاتفاق بين البيئة والأشخاص على كيفية التعامل في حالات الطوارئ في محطات الضخ والمعالجة بحيث لا يكون هناك انسكاب للبيئة البحرية غير معالجة ومنع وجود توصيلات غير قانونية من بعض الشركات التي تفترق للحس الوطني والحس البيئي بتفريخ مخلفاتها السائلة وملوثاتها في البحر من دون معالجة.

وأكد ان المشاكل البيئية الموجودة في البلاد معروفة وجميع الباحثين والأكاديميين يعلمون بها، وقانون البيئة الجديد وضعها تحت قيود بحيث رصد غرامات مرتفعة



جنان بهزاد



وليد الفاضل



د.علي خريبط

«سيفاس» الأخير الذي لم يأت بجديد وحدد المشكلة ولكنه لم يأت بحل، حيث أشار التقرير الى مجرور الغزالي الذي يوجد في الكويت منذ فترة بعيدة جدا والمياه المصرية فيه تبعث روائح كريهة جدا والدراسات التي قام بها معهد الأبحاث منذ السبعينيات أثبتت ان المنطقة ملوثة بالمواد الثقيلة وهذا الأمر تحدث عنه المعهد منذ زمن ولم تتم المعالجة ونتيجة لتراكم المشكلة وعدم إيقاف المجزور وضع حل جذري له ازدادت الأزمة واستمرت.

وقال ان حل المشكلة بسيط ويمكن في الاتفاق بين البيئة والأشخاص على كيفية التعامل في حالات الطوارئ في محطات الضخ والمعالجة بحيث لا يكون هناك انسكاب للبيئة البحرية غير معالجة ومنع وجود توصيلات غير قانونية من بعض الشركات التي تفترق للحس الوطني والحس البيئي بتفريخ مخلفاتها السائلة وملوثاتها في البحر من دون معالجة.

وأكد ان المشاكل البيئية الموجودة في البلاد معروفة وجميع الباحثين والأكاديميين يعلمون بها، وقانون البيئة الجديد وضعها تحت قيود بحيث رصد غرامات مرتفعة

المعالجة مرتفعة جدا، إذ ان غبار منهجية واضحة لحل أي أزمة يجعلنا لا نحل المشاكل في وقتها ولا نمنع حدوثها رغم علمنا بوجودها.

البيئة البحرية

وعن البيئة البحرية قال خريبط ان الحروب في المنطقة وتجفيف الأهوار أثرا على البيئة البحرية وجودة المياه في المنطقة مشيرا إلى ان الكويت ما زالت لديها منطقة بحرية في المنطقة الشمالية من الجديليات والوحد مرورا بالصبية وصولا إلى أم قصر ويوبيان ووربة، وما زالت تحافظ على كائناتها البحرية وطبيعتها، لكن هناك ضغط بيئي على المنطقة الممتدة من الشويخ إلى السالمية.

وقال ان الوضع البيئي البحري بشكل عام هو جيد وكل الدراسات لا تشير الى تلوث في عمود المياه البحرية او القاع، معلقا على تقرير

خريبط: المشاكل البيئية في الكويت ليست معقدة والنفايات أكثر مشكلة مستعصية

الفاضل: فريق الغوص انتشل 1100 طن من مخلفات الجون منذ بداية العام والمصادر المهمة مقبرة الأسماك

بهزاد: ظاهرة «الصيد الشبجي» خطيرة.. ندعو إلى تشريع قوانين لمراقبة معدات الصيد واسترداد المفقود منها

وقال الخبير البيئي رئيس مكتب إيكولوجيا البيئة د.علي خريبط: ان الكويت كاتي دولة في العالم لديها مشاكل بيئية ولكن الأساس يكمن في كيفية تخفيض هذه المشاكل ومحاولة منعها وكيفية ادارتها في حال وقعت.

ولفت الى ان مشاكلنا البيئية بسيطة مقارنة مع مشاكل الدول الأخرى فلدنيا قدرات مالية وبشرية متخصصة، كما ان حجم الدولة ومساحتها الصغيرة يساهم في تشابه أنظمتها البيئية، سواء البيئة الصحراوية أو القليلة جدا ما بين الجنوبية والشمالية من ناحية الملوحة وصفاء المياه، ما يساعد على عدم تعقيد المشاكل البيئية. والنفايات والمخلفات وأشار الى ان المشاكل البيئية في الكويت تحصل بسبب التراكم وعدم إيجاد الحل المناسب في الوقت المناسب، فمشكلة النفايات مثلا وارتفاع معدل انتاج القطاعات المختلفة من النفايات كان يصل انتاج الفرد الى 1,5 كيلوغرام يوميا وعدم وجود طريقة لتخلص من هذه النفايات والمخلفات سوى الدفان يؤدي الى مشكلة كبيرة جعلت من المخلفات احدي المشاكل المستعصية في البلاد وأبرزها الإطارات.

وأوضح ان هناك عدة دراسات وضعت حلولاً لهذه المشكلة منذ زمن بعيد إلا أن التأخر وتعقيد الوصول إلى هذه الحلول أدى الى تراكم المشكلة لتصبح تكلفة

دارين العلي

لا بد وأن يكون للعاملين في المجال البيئي من جمعيات أهلية والخبراء آراء في مجال تقييم الوضع البيئي في البلاد خصوصا ان هذه الجهات فاعلة في المجتمع اما عن طريق التعاون مع الهيئة العامة للبيئة أو باجتهادات خاصة بها وفقا لما تخصص فيه. ويرى عدد من المتخصصين ان الكويت كجميع دول العالم تعاني من المشاكل البيئية، إلا ان استمرار هذه المشاكل يعود الى تراكمها وعدم إيجاد الحل المناسب لها في الوقت المناسب بل تركها الى حد التفاقم.

إدارة الأزمات

وقال الخبير البيئي رئيس مكتب إيكولوجيا البيئة د.علي خريبط: ان الكويت كاتي دولة في العالم لديها مشاكل بيئية ولكن الأساس يكمن في كيفية تخفيض هذه المشاكل ومحاولة منعها وكيفية ادارتها في حال وقعت.

ولفت الى ان مشاكلنا البيئية بسيطة مقارنة مع مشاكل الدول الأخرى فلدنيا قدرات مالية وبشرية متخصصة، كما ان حجم الدولة ومساحتها الصغيرة يساهم في تشابه أنظمتها البيئية، سواء البيئة الصحراوية أو القليلة جدا ما بين الجنوبية والشمالية من ناحية الملوحة وصفاء المياه، ما يساعد على عدم تعقيد المشاكل البيئية. والنفايات والمخلفات وأشار الى ان المشاكل البيئية في الكويت تحصل بسبب التراكم وعدم إيجاد الحل المناسب في الوقت المناسب، فمشكلة النفايات مثلا وارتفاع معدل انتاج القطاعات المختلفة من النفايات كان يصل انتاج الفرد الى 1,5 كيلوغرام يوميا وعدم وجود طريقة لتخلص من هذه النفايات والمخلفات سوى الدفان يؤدي الى مشكلة كبيرة جعلت من المخلفات احدي المشاكل المستعصية في البلاد وأبرزها الإطارات.

وأوضح ان هناك عدة دراسات وضعت حلولاً لهذه المشكلة منذ زمن بعيد إلا أن التأخر وتعقيد الوصول إلى هذه الحلول أدى الى تراكم المشكلة لتصبح تكلفة

الخط الأخضر: نستغرب اتهام «البيئة» الآخرين بدل التعاون معهم

حتى حصل ناشطو الخط الأخضر على أحكام قضائية بذلك وهو ما يثير كثيرا من التساؤلات حول طبيعة توجه الهيئة العامة للبيئة.

كما دعا الهاجري هيئة البيئة إلى الحذر وعدم السقوط في فخ ازدواجية المعايير حيث أعلنت الهيئة عن مشاكل بيئية عدة وفي ذات الوقت لم تشر بأي شكل إلى مشاكل قاطني المنطقة الجنوبية من البلاد بسبب الملوثات الناتجة عن القطاع النفطي.

استغرب الناشط البيئي خالد الهاجري رئيس جماعة الخط الأخضر البيئية خروج الهيئة العامة للبيئة على وسائل الإعلام وتوجيه اللوم للجهات الحكومية الأخرى، بينما الأصل أن تتعاون الهيئة معهم وتساعد على معالجة المشاكل البيئية التي يعانون منها إن وجدت.

وأشار في ذات الوقت إلى أن ما يثار على الساحة المحلية من مشاكل بيئية هي نفسها تماما ما سبق وكشفت عنه جماعة الخط الأخضر البيئية وكانت هيئة البيئة تنفيه